

دلالة جموع القلة : أفعل وأفعال وأفعلة وفِعلة

SIGNIFICANCE OF FEW QUANTITY PLURAL FORMULAS Afôl, Afâl, Afîla and Fîla

الدكتور: الصديق قوري

sedikgouri@gmail.com

عضو مخبر الدراسات المصطلحية والمعجمية : LETEL

كلية الآداب واللغات بجامعة يحي فارس - المدينة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/01/27

تاريخ القبول: 2019/03/19

تاريخ النشر: 2019/06/03

ملخص البحث:

يُعنى هذا البحث بدراسة أبنية جموع القلة [أفعل وأفعال وأفعلة وفِعلة] التي وضعت للدلالة على الجمع من الثلاثة إلى العشرة ، وقد بيّنّا أنّ الثلاثة هي أوّل الجمع سواء لأبنية قلته أو كثرتة ، كما اضطررنا للجمع بين شيء من التعليقات الصوتية والسياقية التركيبية مع هذه الدراسة الصرفية للوقوف على الدلالة الصحيحة لهذه الأبنية ، وقد بحثنا في القران السياقية التي تحدد دلالتها على القلة أو الكثرة .
الكلمات المفتاحية : أفعل ؛ أفعال ؛ أفعلة ؛ فعلة ؛ أبنية القلة ؛ أبنية الكثرة ؛ قياس تكسيرها؛ القران الدالة ؛ جمع التكسير .

ABSTRACT : This research studies the plural which specifies few quantity of number between three (03) and ten (10) and their morphological formulas: Afâl, Afôl, Afîla and Fîla, and we have researched about (the minimum numeral meaning of plural which specifies small quantity of number or large quantity) which is (three – 03) .

In this research also, we were obliging to combine the phonetical study with the morphological study and the grammatical (combinatory) study to get a right and full Significance of this few quantity plural formulas. And we have studied the tools of context which prove the small or mach quantity in the structures.

Keywords : plural ; small quantities of number ; morphological formulas: Afâl, Afôl, Afîla and Fîla ; match quantities ; tools of context.

مقدمة :

يدرك الباحث في الخطاب العربي أنّ المقام قد يستدعي وصفا لأغراض وأشياء - أيّا كان جنسها- عدتها ما فوق العشرة ولفظ مفرد لها فقط بناء من أبنية الجمع التي عدّها وحصرها في مثل هذه الدلالة العددية غالبا (من الثلاثة إلى العشرة) بدءًا بـسيويوه وهي (أفعل وأفعال وأفعلة وفِعلة) والمخاطب مطالب بتحديد الأعداد بدقة قصد إفهام المخاطب ، فهل يعجز اللسان وتعجز ألفاظه أمام هذه الحالة ، أم أنّ أبنية الجمع تتداول وتتناوب الدلالة العددية بينها قلة وكثرة والقران التركيبية اللفظية والحالية كفيلة بذلك؟.

لأجل الوصول إلى فكّ هذه الإشكالية وحلّها والوصول إلى ثمرة نجنمها من هذه الدراسة اعتمدنا المنهج البنوي الوصفي ولم نلغ أو نهدر فيه المعيار لكونه ظاهرة لغوية ألزمتنا احترامها وأخذها بعين الاعتبار أهل هذا اللسان ومن استقرى لغتهم، كما أننا لم نعتمد على الدراسة الوصفية وحدها لأنها ليست هي التي تحقق وتكشف خبايا وعلاقات البنى اللغوية فكان منهجنا : التحليل لهذه البنى والعلاقات فيما بينها للوصول إلى العلل القياسية والأسرار الكامنة في الظواهر اللغوية .

1- صيغة أفعل :

جاء في الكتاب في باب تكسير الواحد للجمع وما يليه: "أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان "فَعَلًا" فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشّره، فإن تكسيه أفعل وذلك قولك "كَلْبٌ" و"أَكْلُبُّ" و"كعب" و "أكعب" و"فرخ" و"أفْرُخ" و"نَسْرٌ" و"أنسر".¹

هذه إشارة من سيبويه إلى أن الباب في قول العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلسانهم إذا أرادوا جمع ما كان بناؤه "فَعَلًا" جمعًا تكون دلالته من الثلاثة إلى العشرة قالوا "أفعل" ثم سرد أمثلة في الباب.

ولكي يكون "أفعل" باب "فعل" في القلة لابد أن يكون له بناء في الكثرة أي ما يفوق العشرة² ، فالباب إذا في كلب وفرخ ونسروكعب في القلة أفعل فتقول أكلب وأفْرُخ وأنسر وأكعب لأن لها في الكثرة أبنية هي بابها أيضا على حدّ قول سيبويه وهي فعال وفعول فنقول كلاب وفِراخ ونسور وكعب .

وهذا ما تبعه فيه النحاة ، يقول الرضي في شرح شافيه ابن الحاجب : "واعلم أن الغالب أن يجمع "فَعْلٌ" المفتوح الفاء الساكن العين في القلة على "أفعل" إلا أن يكون أجوفًا أويا أو يائيا فإن الغالب في قلته [ويقصد بالغالب : الباب أو القياس] أفعال ، كثوب وأثواب وسوط وأسواط وبيت وأبيات وشيخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضا أفعل نحو أسوط وأبيت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن (لأنه لو كان قبلها مضموم ولم تكن ممدودة لكانت شنيعة الثقل) ولأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فسيثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أفعل قليلا نحو أقوس وأثوب وأير وأعين وقد يجيء غير الأجوف في القلة على أفعال أيضا كفرخ وأفراخ وفرد وأفراد لكن الأغلب في الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه أولا.³

يقصد أنّ الباب والقياس فيه أفعل كما ذهب إليه سيبويه، ولكن أنسطاس الكرملّي اعتبر القياس في جمع فَعْلٌ في القلة هو "أفعال" الذي عده النحاة شاذًا في الباب ، وهذا سنبدّي فيه كلمة نحسبها ذات فائدة في مبحث صيغة أفعال إن شاء الله.

وما إن لم يكن لأبنية "فَعْلٌ" أو "فِعْلٌ" المفرد أو غيرها بناء في الكثرة وجعلنا "أفَعْلًا" أو "أفَعَالًا" بابا لها في القلة كان ذلك إهمالا منا لدلالاتها حينئذ لما يزيد عن العشرة إن أرادها صاحبه بهذين الوزنين (أفعل أو أفعال) فهناك ألفاظ سمع لها بناء أفعل أو أفعال في الجمع ولم يسمع لها غيرهما لتعذر سببه شناعة الثقل الناجمة عن صب حروفه في وزن من أوزان الكثرة المعروفة عندهم .

قال الرضي: "وربما اقتصر في "فَعْلٌ" على أفعل أو أفعال في القلة والكثرة كالأكف والأرأد" ثم قال بعدها : "واعلم أن جمع القلة ليس بأصل لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة ولا يستعمل لمجرد الجمع والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة ، يقال فلان حسن الثياب في معني حسن الثوب وكم عندك من الثوب أو الثياب ولا يحسن من الأثواب وتقول هو أنبل الفتيان ولا تقل أنبل الفتية مع قصد بيان الجنس".⁴

يفهم من كلامه أن الأصل في أبنية الجمع أن تدل على الكثرة دون تقيدها بالدلالة على القلة ولما وجدت أو اعتبرت أوزان في الكثرة خصت العرب ما فوق الثلاثة إلى العشرة بأوزان هي فرع على الأوزان الأخرى معنى لأن ما فوق الثلاثة إلى العشرة فرع على ما فوق الثلاثة إلى نهاية غير محدودة ، فلما غابت الأوزان الدالة على الكثرة وكان الأصل في كل بناء جمع الدلالة على مطلق الجمع، عادت هذه الأوزان - التي تدل على القلة بوجود الأخرى- لدلالاتها الأصل (وهي الدلالة على مطلق الجمع كما قلنا) ففي هذه الحالة يبقى تقيدها بدلالة القلة ووصفها به غير جائز في اعتقادنا لأنه منع لأي دلالة تفوق العشرة فلما لم يسمع ل (كفّ ووقت ورسن ورأد ورجل ووقت . وكلم أخرى كثيرة سنحاول جمع شيء منها - أبنية في الكثرة ربما لأنها تثقل حينها أو لالتباسها بجمع مفرد آخر مثل "رجل" فجمعت على "أرجل" و"رجل" جمعت على "رجال" فقط ولو جمعوا "رجلا" على "رجال" في الكثرة و"رجل" على "أرجل" في القلة لوقعوا في لبس كبير أو لأن أبنية الكثرة ل"كفّ ووقت ورأد و..." وكلم كثيرة بقيت فيما لم يصلنا من شعر العرب ونثرها لأنه لم يصلنا كلاً ولو وصلنا كله لوصلنا خير كثير ، كما قال أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"⁵.

ولكن سيبويه لم يخفَ عليه ذلك كما نحسن الظن به حيث قال : "القياس في فَعَل ما ذكرنا(يشير إلى أن الباب فيه في القلة "أفعل وفي الكثرة فِعَال وفُعُول لأنهما أخوين) وأما ما سوى ذلك فلا يعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر كما أنك تطلب النظائر هاهنا فتجعل نظير الأزداد قول الشاعر وهو الأعشى (من الطويل) :
إذا رَوَّحَ الرَّاعِي اللَّقَاحَ مَعْرَبًا وَأَمَسْتَ عَلَى أَنفِهَا عِبْرَاتِهَا⁶
 ويفهم من قوله هذا أن أي لفظة كانت بزنة فَعَل في المفرد وكانت مما يجمع ولم يسمع لها إلا بناء واحد في الجمع إما قلة وإما كثرة فلك أن تجعل لها جمعا قياسا علي نظرائها وهذا ما ذكره الرضي حين قال: " قال سيبويه: القياس في فَعَل ما ذكرناه وما سوى ذلك يعلم بالسمع فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع فَعَل إلي شيء مما ذكرنا أنه قياس فلا عليه أن يجمعه عليه وإن لم يسمع"⁷.
وقال سيبويه : " وقالوا رحى وأرحاء فلم يكسروها علي غير ذلك كما لم يكسروا الأرسان و الأقدام علي غير ذلك ولو فعلوا كان قياسا ولكني لم أسمع"⁸.

وهو بذلك تمسك منه وإقرار لما ذهب إليه في أبنية القلة (الأربعة التي سنراها كلها واحدا تلو الآخر إن شاء الله) أنه حتى وإن لم يرد معها بناء في الكثرة فللشاعر وللنائر أن يقيسها على نظائرها التي جاءت لها أوزان في الكثرة ، ويدلك على أنه يفضل القياس ، أي يفضل ما جاء على الباب وسمع من العرب ولا ينظر إلى ثقله أو

قلته قوله : " ومن ذلك قولهم (أي من الشذوذ قولهم) : أفراخ وأجداد وأفراد وأجدد عربية وهي الأصل"⁹ فأجدد بزنة أفعل جمع جدّ هي الباب ولكن "أجداد" هي التي بقيت إلى يومنا هذا وذلك لأن ذوقنا لم يبق سليما لأنه استثقل ما كان فصيحاً متداولاً عند العرب الفصحاء.

وقول سيبويه الذي نقله الرضي لا يعارض قوله هذا: " وربما جاء (الأفعال) يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فيعني به ما عني بذلك البناء من العدد وذلك نحو: (قتب وأقتاب ورسن وأرسان) ونظير ذلك من باب الفَعْلِ الأَكْفِ والأَرَادِ"¹⁰.

لأنه جعلك بالخيار إن شئت جعلت هذه الأوزان تدل على القلة والكثرة حقيقة وإن شئت جعلت لها أوزاناً مقيسة على نظائرها التي وردت لها أوزان في بابها ولا تلقي لثقلها بالا ، فلك أن تقول (قتاب ورسون) قياساً على نظائرها لا سماعاً ، ولك أن تقول (كفاف ورناد أو رؤود) على القياس وإن لم تسمع من العرب هذا. ولكنه قال في باب آخر: " وأما ما كان من بناء (فِعال) مضاعفاً فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا الكثير تركوا ذلك كراهية التضعيف إذا كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل وذلك قولهم: (جلال وأجلّة وعنان وأعتّة وكنان وأكتّة).

وأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه لا يجاوز به بناء أدنى العدد كراهية هذه الياء مع الكسر والضمّة لو ثقلوا والياء مع الضمّة لو خففوا فلما كان ذلك لم يجاوزوا به أدنى العدد إذا كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد وذلك قولهم: (رشاء وأرشية وسقاء وأسقية ورداء وأردية وإناء وآنية).¹¹

وأنت ترى تدخل الأصوات هنا من حركات وحروف العلة في استبعاد أوزان الكثرة فالظاهر أن مذهب سيبويه في القياس على الباب غير وارد لشناعة الثقل هنا ، لو جعلت في المضاعف أو في بنات الياء والواو من هذا الوزن (فِعال) وزن الكثرة (فُعَل) وحتى في التخفيف (فُعَل) في لغة تميم لا يزول الثقل المخل بالفصاحة لأنك لو قلت: (كُننٌ وُجِللٌ وعُنُنٌ) لثقلت للتضعيف ولو خففت على لغة تميم (فُعَل) إلى (فُعَل) لأدغمت العين في اللام لزاماً فصارت (كُنُنٌ) وُجُلٌ وعُنُنٌ) وحينها يذهب الوزن المنشود. والقرآن الكريم جاء مؤيداً لسيبويه حيث جعل من "أفعلّة" تدل على الكثرة ولم يرد فيه القياس على الباب في الكثرة ، قال تعالى: " وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ..."¹² وقال أيضاً: " وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا "¹³.

وأنت ترى أيضاً أنه متى نزع السلطان من السماع وأعطى للقياس دارت ألفاظ قد يستثقلها السمع وينبوعها الذوق ، وهذا السلوك عند النحاة ألا وهو القياس يحيلنا إلى حقيقة أخرى في اعتقادنا ألا وهي: أنّ هناك في

ليس بإله ولا يجوز أن يتخذ كإله ثم إنَّ الله أنكر عليهم عبادتهم لهم فقال: "ألهم أرجل يمشون بها أم ..."
الآية.

فجعل (أرجل) جمع قلة وأراد به الكثرة لأن هؤلاء المعبودات لو كانت لها أرجل لكانت كثيرة تبعًا لكثرتها ولكن لفظ "رجل" ليس له جمع في الكثرة فيستعاض عنه بهذا البناء "أفعل" للدلالة على الكثرة حقيقة والأمر نفسه بالنسبة (لآذان) لأنها أفعال وهي من أبنية القلة ودلت على الكثرة للسبب ذاته ، أما العين واليد فلهما وزن في الكثرة وهما عيون وأيدي ولكنهما وردتا بصيغة "أفعل" لتوافقا الصيغتين الأُولَيَيْنِ محافظة على انسجام فواصل الكلام فتصبح الأربعة مبدوءة بهمزة والثلاثة الأولى "أفعل" والرابعة "أفعال" والله أعلم بمراده من كلامه. ولما كان الموضوع موضع كثرة دلت أعين وأيد على الكثرة حقيقية لا مجازا تبعا للأولين (الأرجل والآذان) ولسبب آخر أن لا مجاز في القران تماشيا مع من نفوه¹⁹.

وجاءت "أفعل" دالة على أقلّ الجمع دلالة صريحة مقرونة بالعدد سبعة في قوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ" [لقمان: 27] ، وأنت تعلم أن اللفظة "بحر" ووزان في الكثرة وهما بحار وبحور فجاءت على الأصل ولو قال "سبعة بحار" لجاز لأن القلة هي من جنس الكثرة كما قال سيبويه: "وقد تجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب كما تقول: هذا صوت كلاب أي هذا من هذا الجنس وكما تقول هذا رُمان وقال الراجز:

كأن حُصِيَّيه من التددل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل²⁰

والتقدير: "هذا حبّ من جنس حبّ الرمان وثننتان من الحنظل".

وقبل الدخول في الصيغة الثانية من صيغ القلة وهي "أفعال" نريد أن نبدي رأيًا فيما يخص وزن "فعل" المفرد.

فصيغة "فعل" لخفة الانتقال فيها من الفتحة إلى السكون كثر دورانها على السنة العرب فكانت أكثر الصيغ في الأسماء ، والأسماء عند العرب أكثر من الصفات ولذلك تحمل الصفات عليها ومعلوم أن الفاء والعين واللام تتداول عليها أحرف الهجاء كلها من صحيحة ومعلولة ويتفق أن يحدث إدغام للعين في اللام ولا يخفى على أهل اللسان أن اللسان العربي ألفاظه سهلة سلسلة لا ثقل فيها ولا كلفة ولا ينبوعها السمع و الذوق بشهادة أهل الفصاحة والبلاغة أنفسهم. والعرب في فخرها و وصفها ومدحها وهجائها تعمد إلى التكثير والتعظيم والمبالغة ، وأمام كل داع من هذه الدواعي كان لزامًا تعدد صيغ جموع هذه الصيغة "فعل" الأكثر دورانًا على السنة العرب وذلك لثلا يقعون في الثقل والغرابة ، وتقارب الأحرف وصعوبة نطقها باقترانها بحركات يتعذر على اللسان التلفظ بها إذا ألزموا هذه الصيغة صيغة واحدة أو اثنين على الأكثر في الجمع ، ولتفادي هذا الثقل المخل بالفصاحة ذهبوا بها كل مذهب ، فكثرت وتعددت صيغ جمعها بحسب ائتلاف أحرفها ، ولأن الشعر ديوان العرب والحاجة إلى تنوع الحركات والسكنات في أوزان بحوره المتنوعة لا تخفى على ذي بال

كثرت أوزان جمع هذه الصيغة وكثرت أيضا أوزان الجموع عموما لهذا الدافع ولغنى هذه اللغة بالأوزان الصرفية ، قال سيويوه: " باب عَنَب أكثر من باب عَجَزُ وِباب كَبِدُ أكثر من باب عِنَب وِباب جَبَل أكثر من باب كبد وِباب بَخْر أكثر من باب جَبَل " وبقلب قراءتها تتضح أكثرية وغالبية (فَعَلٍ) على ألسنة الفصحاء العرب. وقال أيضا: "والثبات في باب (فَعَل) على (الأفعال) أكثر من الثبات في باب (فَعَل) على (الأفْعُل).²¹ وهذا من بين ما يدل عليه ، دلالته على كثرة " فَعَل " على ألسنتهم، وهذا ما أقرّه الرضي حين قال: " فلزوم (فَعَل) مفتوح العين لأفعال أكثر من لزوم فَعَل ساكن العين لأفْعُل وذلك لخفة فَعَل وكثرت فتوسعوا فيه أكثر من توسعهم في فَعَل ولذلك كان الشاذ في جمع فعل مفتوح العين أقل من الشاذ في جمع فعل ساكنه".²²

2- صيغة أفعال :

لخفتها أيضا جعلها إمام النحاة بابًا في الثلاثي أيًا كان بناؤه باستثناء (فَعَل) الذي مرّ معنا وباستثناء (فَعَل) الذي يُكسّر على فعلا للقليل والكثير حيث ابتدأها بعد فَعَل بِفَعَل ثم فَعِل ثم فَعُل ثم فَعَل ثم فَعِل ثم فَعِل ثم فَعِل وفَعُل وهذا نصه في كل منها:

" وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلًا فإنك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيته على "أفعال" وذلك قولك جَمَل وأجمال وجَبَل وأجبال..."

" و مكان على ثلاثة أحرف وكان (فَعِلًا) فإنما تكسره من أبنية أدنى العدد أفعال وذلك نحو كَتِف وأكتاف وكَبِد وأكباد وفخذ وأفخاذ..."

"وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلًا فهو بمنزلة (الفَعَل) وهو أقل ، وذلك قولك: قِمَع وأقماع ومِعًا وأمعاء وعِنَب وأعنانب ..."

"ومكان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلًا فهو كفَعَل وفَعِل وهو أقل في الكلام منهما وذلك قولك عَجَز وأعجاز وعَضُد وأعضاد..."

"وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلًا فهو بمنزلة الفَعَل لأنه قليل مثله وهو قولك عُنُق وأعناق وطُنُب وأطناب وأذُن وأذان ... " ، ثم استثنى فَعَل كما ذكرنا ثم قال: "وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فَعِل لم نجد مثله وهو إِبِل وقالوا آبال "²³

وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فإنه إذا كُسِّر على ما يكون لأدنى العدد كُسِّر على " أفعال ... فمن ذلك قولهم جَمَل وأحمال وعِدل وأعدال ... " .

وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلًا فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال ... وذلك قولهم جُنْد وأجناد وبُرْد وأبراد... "²⁴

هذه هي أوزان المفرد التي ذكر سيبويه أن الباب أو القياس أو الأكثر أو الأصل في بناء قلتها هو أفعال . وعودًا على بدء فقد ذكرنا أن أنسطاس الكرملي بحث بحثًا مستفيضًا في أمهات الكتب المعتمدة مثل القاموس واللسان فوجد أن ما «سمع عن الفصحاء من جموع فَعَل على أفعال أكثر مما سمع من جموعه (أي المطردة) على أَفْعَل أو فِعَال أو فُعُول بالضم ، فزعم أن ما ورد على أَفْعَل هو (142) اسما و فِعَال (22) اسما وفُعُول (42) اسما وأفعال (234) . فبحثه هذا أثبت نتيجة خطيرة مفادها أن الباب في "فَعَل" صحيح العين والفاء هو أفعال لا أَفْعَل بالاستناد إلى هذه الأرقام .

فكيف وعلام يحمل معها قول سيبويه في أول سطر من باب تكسير الواحد للجمع حين قال: "أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فَعَلًا فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيه أَفْعَل " وقال أيضا: "لأن أفعالاً هي الأصل لَفْعَل " ²⁵.

ولكن سيبويه أكدّ بعدها بخمس صفحات أن الثبات في باب فَعَل على الأفعال أكثر من الثبات في باب فَعَل على الأفعال مما يدل على أن فَعَلًا غاية في الكثرة كما أشرنا وليس كل ما سمعه سيبويه . الذي شافه الفصحاء وشافه الشيوخ الذين شافهوا الفصحاء - نُقِل ودُوِّن في أمهات الكتب كالجهمرة واللسان والقاموس أو غيرها لأن سيبويه يدرك غاية الإدراك ما معنى أن تصف بناء من أبنية اللغة بأنه الباب في تكسير بناء مفرد ما ، ولأن العرب حينها كثرت لغاتها في الفَعَل وما إن يفعلوا يصبح الباب فيها أفعالاً فلم لا يكون نصيب كبير من أوزان فِعَل وفَعَل وفُعَل وقد ضمها سيبويه وهو الأعرف بلغات القبائل العربية إلى من ينطقونها فَعَلًا بفتح الفاء فكثير حينها بناء الأفعال .

لقد جاء في "إصلاح المنطق" لابن السكّيت هذا الكتاب الذي أثنى عليه المبرد وهو بصري يشهد لبغداديين قال: "ما رأيت للبغداديين أحسن من كتاب يعقوب ابن السكّيت في المنطق" ²⁶ ، فقد جاءت أبواب عدة فيما ذكرنا هي: "فَعَل وفِعَل باتفاق معنى" ، "فَعَل وفِعَل وفُعَل باتفاق معنى" ، "فَعَل وفُعَل باتفاق معنى" ، "وفَعَل وفَعَل من المعتل" ، "فَعَل وفَعَل من السالم" ، "فَعَل وفَعَل بمعنى واحد" ²⁷.

ومعلوم أن (فِعَلًا أو فُعَلًا أو فَعَلًا أو فَعَلًا) لغات في (فَعَل) الباب في تكسيهها للقلّة هو أفعال ، أضف إلى ذلك أن كثيرا من أوزان فَعَل يكون مصدرا والمصادر نادرا ما تجمع ، إضافة إلى قول سيبويه: أن الثبات في باب فَعَل على الأفعال هو بصفة تجعل من مجيئه على الأفعال بدرجة لا تقل بكثير عن الأفعال كما أن الذين عاصروه أو جاءوا بعده مباشرة وكانوا أدري باللغة وكانوا أهل أمانة وثقه وحتى ممن عارضوه - كالمبرد والكوفيين في كثير من المسائل لم ينكروا عليه رأيه هذا ، وهذا المازني شيخ أبي علي الفارسي لم ينكر عليه

وهذا أبو علي الفارسي لم يردّ على سيبويه في هذه المسألة وهو القائل كما نقل عنه تلميذه ابن جني: "أخطئ في مئة مسألة لغوية ولا أخطئ في واحدة قياسية".²⁸

ولا أبو عبيدة الذي نقل عن الفصحاء في كتابه (مجاز القران) و(النقائض) جعل الباب في فَعْل أفعالاً. واستناداً إلى قول ابن جني: "ألا ترى أنّهم يقولون في وصايا الجمع إنّ ما كان من الكلام على فَعْل فتكسيه على أَفْعَل ككلب وأكلب وكعب وأكعب وفرخ وأفرخ" وما على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيه في القلة على أفعال: نحو جبل وأجبال وعنق وأعناق وإبل وأبال ... ، فليت شعري هل قالوا ذلك ليُعرف وحده أو ليُعرف هو ويقاس عليه غيره ... ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ، لأنه لو كان محتاجاً لذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين²⁹ التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض يلتجئ إليه الاعتماد ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات ... والجموع والتكاثير والتصاغير".³⁰

أضف إلى كل هذا أنه جعل الباب والأصل في (فَعْل) - من بنات الياء والواو والتي هي عينات فيه- جعله (أَفْعَال) حين قال: "وقد يلزمون الأفعال في هذا (يقصد فَعْل معتل العين) فلا يجاوزونها كما لا يجاوز الأفعُل في باب فَعْل الذي هو غير المعتل ... وذلك نحو: "لوح وألواح وجوز وأجواز ونوع وأنواع".³¹

وإذا كان الباب في فَعْل المعتل هو أفعال فلا يخفى على أحد أنه سيزيد في عدّة الألفاظ التي كسرت على أفعال وبتضافر كل هذه الأسباب إضافة إلى أن المعجمات لبعد أصحابها وتدوينها عن عصر الفصاحة اللغوية ولكون كثير من الأقوال فيها غير معزوة لأصحابها الفصحاء ، وهذا حالها باستثناء معجم العين لأنه شاهد من عصر الفصاحة - يبقى قول سيبويه وهو: جعله أَفْعَالاً باباً وأصلاً في (فَعْل) صحيح العين في أفصح كلام العرب - حجة . وفصل القول هنا أنّ قول سيبويه هو حكم من شافه فصحاء العرب وحكم الكرملية حكم من شافه أمهات الكتب .

وعودة إلى دلالة "أفعال" على القلة أو الكثرة ، فسيبويه جعل الأصل في دلالتها "القلة" ولكن دلالتها على الكثرة ملأت الكتاب الحكيم فلا تكاد تجد سورة من سوره إلاّ وفيها بناء أفعال يدل على جمع الكثرة لأسباب: أولها عدم ورود بناء من أبنية الكثرة لها كفعال أو فُعوّل أو فِعلان أو فُعلان أو فِعلّة وذلك لعدم سماعه ودورانه على ألسنة العرب لثقله واستهجان الذوق له وكان من دأبهم - وهم أهل السلس والخفيف من الكلم - الاستغناء بأبنية هي باب وأصل في الدلالة على القلة عمّا ثقل من الأبنية التي هي باب وأصل في الدلالة على الكثرة . قال سيبويه: "وتقول في المضاعف لَبَّبْ وألباب ومَدَدْ وأمداد وفَنَنَ وأفنان ولم يجاوزوا الأفعال كما لم

يجاوزوا الأرسان والأقدام . وقال أيضاً: " وقد يستغنى بأفعال في هذا الباب (باب فَعَلَ المعتل العين) كما لم يجاوزوه في غير المعتل وهو في هذا الأكثر لاعتلاله ولأنه "فَعَلَ" ، و فَعَلَ يقتصر فيه على أدنى العدد كثيراً..."³² فقد هذه التي يستثني بها سيبويه لما تتبعناها وجدناها ليست للتقليل الذي عهدناها تدل عليه بدخولها على المضارع فطالما أراد بها مستثنيات كثيرة والدليل إردافها بلفظة (كثير) من حين لآخر، ثم يمثل بلفظة " نحو" ويعطي ثلاث أمثلة مما شذ في الباب والأصل.

والآخر في استغنائهم بأفعال في الدلالة على الكثرة عن الأبنية الدالة على الكثرة التي أسلفنا هو ميلهم إلى الاستعانة بالقرائن اللفظية والمعنوية المقامية في إبراز دلائل الكلم وصيغها وعدم اللجوء إلى الثقل من الأبنية ولو كان قياساً، فكثيراً ما يترك القياس لأمن اللبس بتضافر هذه القرائن في الإفصاح عن الدلالة ويكون ذلك حقيقة لا مجازاً .

وكإشارة هنا إلى السبب الأول نقول إن من تتبع القرآن وفصيح كلام العرب وجد مئين من الكلم بصيغة "أفعال" عشرات العشرات منها لم يسمع لها جمع من جموع الكثرة وهذا جزء يَسِير وشيء نَزَرَ منها: الأقلام جمع قلم، الأخماس جمع خمس (وهو ضمناً الإبل في يومها الخامس) أشبار جمع شِبْر، الأيام جمع يوم، الأقوام جمع قوم، الأرواح جمع روح، الأرحام جمع رحم، الأجيال جمع جيل، الأحياء جمع حي، الأثقال جمع ثقل، وأما ثقال فهو جمع ثقل، الأموال جمع مال الأحوال جمع حال، الأبصار جمع بصر، الأوزان جمع وزن، الأعضاء جمع عضد، الأشعار جمع شعر، الأعناب جمع عنب، والأكتاف جمع كتف، الأكباد جمع كبد، الألواح جمع لوح الأجواز جمع جوز، الأنواع جمع نوع، الأعناق جمع عنق، أما عنوق فهي جمع عناق، الأذان جمع أذن، الأصنام جمع صنم، الأوقات جمع وقت، الأقوات جمع قوت، و وَقْفَ وأوقاف، وَهْم وأوهام، وَصَفَ وأوصاف، وإبل وأبال، وإطل وأطال، وإثم وأثام، وأدب وآداب، وأحد وأحاد وأمدّ وأماد، وأمل وآمال، وأجل وأجال، وأثر وآثار...، ليست هذه محاولة لحصر بناء أفعال الذي جاء جمعاً منفرداً لمفرده وليس معه بناء آخر من أبنية الجموع وهل يسع ذلك إلا مصنف كامل، وإنما مجرد ارتشاف غزفة يسيرة من نهر جارٍ.

وقد أكدَّ أبو حيان تصدر أفعال لأبنية الجمع حين قال: " وورد منه ما لا يكاد يحصى فلو ذهب ذاهب إلى اقتياس ذلك لذهب مذهبا حسنا "³³.

فقد تصدر الثلاثي بمختلف حركاته وسكناته كما رأينا وحفظ في أوزان عدة من الرباعي مزيدا كان أو غير مزيد: " فاعل: كجاهل وأجهال وشاهد وأشهاد وصاحب وأصحاب..."

فعل: كيتيم وأيتام، ونجيب وأنجاب، وشريف وأشراف، وأصيل وأصال، ويمين وأيمان..."

فَعَال: كجواد وأجواد وجبان أجبان..."

فِعْلة: كنيضة وأنضاء وهي المهزولة من الإبل وشيعة وأشياء..."

فَعَلَة: كهضبة وأهضاب ، وعَرَصَة وأعراص ، وهي كل بقعة واسعة بين الدور ليس فيها بناء .
فَيُعَل: بفتح فسكون فكسر: كَمَيْت وأموات ، وحَيَّرَ وأحياز...³⁴

وهناك ضابط قد يصح المأل إليه في معرفة أكثرية أفعال في القلة والكثرة أم أنها أكثر ما ورد منها ورد للدلالة على القلة مرفوقا بجمع من جموع الكثرة ، وهذا الضابط هو قول فذ من علماء الصرف والنحو وهو الرضي :
" البناء إذا كثر توسع في جموعه فلماذا جاء لمضاعف فَعَل ساكن العين بناء قلة وكثرة نحو صَكَّ وأصَكَّ وصكَّك وُصكوك ، ولم يأت لمضاعف فَعَل مفتوح العين إلا أفعال في القلة والكثرة كأمداد وأفنان وألباب جمع مَدَدَ وَقَنَّ وَلَبَّبٍ وَقَعِل بكسر العين أقل من فَعَل بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم في جمعه "أفعال" في قلة الصحيح وغيره وكثرتها"³⁵.

فعند النظر في الثلاثي نجد أن أكثره " فَعَل " وقد أخذ منه "أفعال" نصيبا هائلا وأخذ منه "أفَعَلُ" نصيبا لائقا ثم بقيت أوزان فَعَل وَقَعِل ، وفِعَل ، وفُعَل الغالب فيها إنفراد أفعال بالقلة والكثرة.
فلولا مخالفة شيخ الصنعة وإمام النحاة الأدرى بالمقيس والمطّرد في فصيح العرب- واتّهما منا لفساد أذواقنا في استثقال أن يوجد جموع كثرة لأفعال فيما ورد منها لَعَدَدُناها بابًا في الجمع مطلقا دون تقييدها بالدلالة على القلة.

3. أفعلة

جعلها سيبويه قياس جمع القلة فيما كان عدّة حروفه أربعة وكان ثالثها حرف مد وكان مذكراً فإن مؤنثه قد جمعه على أفَعَل فصلا بين المذكر والمؤنث:

والأبنية هي: فِعَال: مثل جِمَار وأحمرة وخِمَار وأخمرة ومِثَال وأمثلة وهلم جرا.

فَعَال: ولأنه مثل الفِعَال في الزيادة والتحرك إلا أن أوله مفتوح فعملوا به ما عملوا بنظيره فقالوا: زمان وأزمنة ومكان وأمكنة وقذال وأقذلة .

فُعَال: ليس بينها وبين فِعَال إلا الضم والكسر فقالوا فيها حملا على فِعَال غُرَاب وأغربه وخُرَاج وأخرجة و بُغَاث وأبغثة.

فَعِيل: الفرق بينه وبين الثلاثة الأولى مده بالياء ثالثة فكسرت عينه فهو أخ لهذه الثلاثة قالوا: جريب وأجربة كثيب وأكثبة ورغيف وأرغفة.

فَعُول: شأنها شأن فعيل باختلاف الواو والياء قالوا فيها: قعود وأقعدة عمود وأعمدة وخروف وأخرفة.³⁶

فجعل سيبويه أفعلة بابا في قلة هذه الخمسة الأبنية ، وشذ منها ما شذ كما سنرى ، وإذا تأملت في أفعلة وجدتها خصت بالرباعي دون الثلاثي . ولما اختلف الرباعي شكلا (من ناحية أصالة حروفه وزيادتها في الثلاثي

لإلحاقه بالرباعي) ، ودلالته (أريد به المذكر أو المؤنث) كان " أفعله " بابًا فيما كانت حروفه أصلية وثالثها حرف مد ألقًا أو واوا أو ياء كما مضى ، فما كان رباعيا وأصله ثلاثي زيد فيه حرف من غير أحرف المد لأجل الإلحاق بالرباعي فلم يأت " أفعله " بابا في بناء قلته ولا سمع فيه لشناعة ثقله حين جمعه على أفعله "سُنْبُل" (النون الثانية فيه زائدة) فجمع على سنابل و (شداقم) (الميم فيه زائدة) فجمع على (شداقم) و (قَمَس) (الميم الثانية فيه زائدة) فجمع على قمامس ، (قعدد) الدال الثانية فيه زائدة جمع على قعاعد (فعالل) التي هي باب في الرباعي المجرد ولا مد فيه مثل ضفدع وبابها ، وما وافق الأبنية التي اطرد جمعها في القلة على أفعله شكلا وخالف دلالة على الجنس فدلّ على المؤنث صار الباب فيه "أفعلاً" فصلا بينه وبين المذكر كما أسلفنا.

قال سيبويه : "وأما ما كان من هذه الأشياء فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفعل وذلك قولك عناق وأعناق ، وقالوا في الجميع عنوق وكسروها على فعول كما كسروها على أفعل بنوه على ما هو بمنزلة أفعل كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه إذ كان مؤنثا بمنزلة الهاء التي في قصعه ورحبة وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعه لأن زيادته ليست كالهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء لأنها من نفس الحرف وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعدما بني كحضر موت ونضير عنوق قول بعض العرب في السماء : سُبِيٌّ وقال أبو نخيل من الرجز:

كتهور كان من أعقاب السُّبِيِّ³⁷

وقالوا أسمية فجاءوا به على الأصل.

يفهم من تحليل سيبويه لتكسير المؤنث لهذه الأوزان على " أفعل " مخالفة لمذكرها الذي جاء على أفعله أنه أراد بالزيادة - التي في هذه الأبنية - المدّات الثلاثة في (فِعَال، وَقَعَال، وَقَعُول، وَقَعِيل، دون فُعَال لأن لها حكم غير هذه الأربعة).³⁸

إذا كانت مؤنثة مثل عناق وذراع ويمين فهذه المدّات جعلوها بمنزلة الهاء التي في قصعة ورحبة وكرهوا أن يجمعوا هذه الأبنية الدالّة على المؤنث جمع قصعة بالتاء فيقولوا عناقات وذراعات ويمينات وذنوبات لأن هذه المدّات الزائدة ليست كالهاء في رحبة وقصعة فكسروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة ، أي كَسَرُوا هذه الأبنية دون اعتبار هذه المدّات كأنهم كَسَرُوا عِنَقَ وَذِرْعَ وَيَمِينَ وَذُنْبَ فوافق تكسيرها تكسير الفَعْلِ وَالْفَعْلِ وَالْقَعْلِ وَالفَعْلِ ، فقالوا أعنق ونضيرها أزمُن وقالوا اذرع ونضيرها أضلع جمع ضلع وقالوا أيمن ونضيرها أنمر جمع نمر وقالوا أذنب ونضيرها أعضد جمع عضد أما تحليل الرضي³⁹ فكان: " فرّقوا مذكرها ومؤنثها ولمّا كان تاء التأنيث فيها مقدراً كما في العدد القليل نحو ثلاث أو أربع حتى عشر جمعوها جمع القلة غالباً وأثبتوا التاء في جمع قلة المذكر فقالوا "أفعله" وحذفوها في جمع قلة المؤنث فقالوا (أفعل) كما في

العدد ، وإذا ظهرت التاء (كجَمَالَة وذُؤَابَة وصلابة) لم يكسر (على أفعل) إذ لا يشابه العدد القليل في تقدير التاء (كقولنا خمس نعاج ، فالتاء مقدره في خمس لأن المعدود نعاج جمع نعجة مؤنث) بل يجمع بالألف والتاء أو يكسر على فعائل أو فُعُل. لأن في العدد والمعدود من الثلاثة إلى العشرة، إذا كان المعدود مذكرا كان العدد مؤنثا والعكس لما يكون المعدود مؤنثا فلم يخالفوا هذا في أفعله وأفعل فإن كان البناء مذكرا جعلوا جمعه من الثلاثة إلى العشرة مؤنثا بتاء ظاهرة في أفعله وإن كان مؤنثا جعلوها مقدره فقالوا أفعل كما قدرت في مفرده في مثل عناق ويمين وذراع ، وإن قيل: فالتاء أيضا غير موجودة في المذكور من هذه الأبنية نحو: مثال، ومكان وغراب ورغيف ، فكيف بني جمعها على (أفعله) بتاء ظاهرة ليوافق العدد الذي فيه تاء ظاهرة والمميز بمعدود مذكر مثل ثلاثة أقلام . قيل إن الأصل في العدد مطلقا من دون تمييزه بمعدود أن تصحبه تاء ظاهرة ، فأنت تقول ثلاثة وسبعة ، وكان المذكر أصلا والمؤنث فرعا عليه وضع الأصل للأصل فبقيت التاء في هذه الأعداد على أصوليتها لما اقترنت بالمذكر نحو قولنا: "سبعة أطفال " وحذفت مع الفرع وهو مؤنث لدلالة المميز عليها فقيل خمس نسوة.

أما ما يذكر ويؤنث فلك فيه الوجهان حملا على الدلالة فإن اعتبر التذكير جمع على أفعله وإن اعتبر التأنيث جمع على أفعل "دون أدنى حرج" .

قال سيبويه: "وأما من أنث اللسان فهو يقول: أَلْسُنٌ ومن ذَكَرَ قال: أَلْسِنَةٌ وجاء القرآن الكريم بالتذكير قال تعالى: "يوم تشهد عليهم ألسنتهم" ⁴⁰.

وحملا على قوله سيبويه تقول في كلمات هي: السبيل والطريق والسلاح: الأَسْبَلَة والأَطْرَقَة والأسلحة كما في قوله "ولياخذوا أسلحتهم" ⁴¹ باعتبار التذكير ، وباعتبار التأنيث تقول الأَسْبَل والأَطْرَق والأسلح .

وكذلك كلمة بعير تقع على الذكر والأنثى ، سمع أعرابي يقول: صرعتني بعيري يقال في الجمع على التأنيث أَبْعُرُ وعلى التذكير أَبْعُرَة). ⁴²

ففي الآيتين السالفتين ورد من بناء " أفعله " في الذكر الحكيم ألسنة وأسلحة وأريد بهما الكثرة لاقتراهما بضمير يعود إلى كثر.

4 . فِعْلَةٌ :

جعلها سيبويه عوضا عن بعض المستثقل من (أفعله) حيث قال: " ولم يقولوا أغلمة استغنوا بقولهم : ثلاثة غِلْمَة كما استغنوا بِفِتْيَة عن أن يقولوا أفتاء " ، وقال في موضع آخر: " ولم يقولوا أصبية استغنوا بصبية عنها " ⁴³.

حسب إشارة سيبويه أن هذا الجمع ليس بالباب في أي وزن وإنما يستعاض به عن بعض الأبنية التي استثقلت في بابها وأغلب ما سمع منه عوضاً عن أفعلة .

ذكر أبو حيان: " ولا تطرد (فِعْلة) بل تحفظ في فعيل كصبي وصبيّة وجليل وجلّة وفي فعل كفتى وفتية وولد وولدة وفُعال كغلام وغلّمة وشجاع وشجعة وفُعال كغزال وغزلة وفعل كثي⁴⁴ وثنية قاله الفارسي⁴⁵.

ونقل صاحب ألوان الجموع نضم ابن غازي فيما يكسر على " فِعْلة".

فصبية وشيخة وفتية وغلّمة وغزلة وثنية

خذا جموعاً نسبت لفِعْلة فاحفظ ولا تقس وقُيبت العِلّة⁴⁶

فلم يخف من أيّة علّة الغلاييني وزاد على أبي حيان وابن غازي ما سمعه ولكنه لم يقس فقال إنه سمع منه: خصى وخصية وعلّي وعلية وسافل وسفلة وثور وثيرة⁴⁷ ، وزاد ابن الشجري في معرض التحدث عن التاء التي تلحق توكيداً لتأنيث الجمع (وتلزم التاء في مثالين أفعلة وفعله وضرب أمثلة عن أفعلة ثم انتقل إلى لزومها لفعله فذكر: إخوة وغلّمة وصبية وخصية وعلية جمع خصي وعلّي ومنه نيرة وجيرة وقبعة في جمع نار وجار وقاع . كما جاء في التنزيل : "كسر اب بقيعة"⁴⁸ فزاد ابن الشجري هذه الثلاثة في باب (فَعْل) المعتل العين الذي ذكر سيبويه أن الباب في قلته أفعال لما قال وذلك نحو: قاع وأقواع وتاج وأتواج وجار وأجوار⁴⁹). فلعل فِعْلة في فَعْل معتل العين قد قيست على نظيرتها في صحيح العين كما في فتى وولد في قولهم فتية وولدة⁵⁰ ، فلما قيل فيه أولاد بزنة أفعال وهي الباب وقيل فيه ولدان بزنة فعلان في كثرته وهي الباب أيضا في معتل العين فكما حملوا المعتل على الصحيح فجعلوا الباب في قِلّة فَعْل معتل العين على أفعال حملا على صحيحها فقالوا قاع وأقواع وتاج وأتواج ، عادوا ليحملوا الصحيح على المعتل هروبا من الثقل وطردا له فقالوا في كثرة ولد (بزنة فعل صحيح العين) ولدان حملوه على الباب في معتلها لقولهم في المعتل قيعان وتيجان وجيران ولكنهم في فتى لما استثقلوا الباب في قلته وهي أفعال فاستعاضوا عنها بفعله فقالوا فتية فضفروا ببناء في القلة للحاجة إليه ولم يقعوا في الثقل المخل بالفصاحة لو قال أفتية.

وهذا بنص كتاب الله ، قال تعالى : " نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاَهُمْ هُدًى (13) ".⁵¹ وقال تعالى حاكيا عن سيدنا يوسف عليه السلام: " وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (62) ".⁵²

فوردت فتية التي هي فعله جمع قلة من الثلاثة إلى العشرة إخبارًا عن أهل الكهف وقد قالوا إنهم استدلووا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة التي ذكرناها بالقلة (من الثلاثة إلى العشرة) بغلبة استعمالها في تميز الثلاثة إلى العشرة واختيارها في سائر الجموع إن وجدت".⁵³ وبخاصة في هذا الموضوع لأنه موضع سؤال القوم عن عدّة أصحاب الكهف وبوجود جمع الكثرة أيضا وهو فتیان ، فقد ذهب جمع من العلماء أن عدّتهم سبعة وعلى هذا كان الإخبار بأنهم فتية لا فتیان يقوي ويزيد من حجة القائلين بذلك ومن القوم أبو القاسم السهيلي الذي استدل على ذلك بلطفية من لطائف اللغة حين قال مستندا إلى قول الخطابي أن الواو في مثل قوله صلى الله عليه وسلم " إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم ".⁵⁴ تقتضى تقرير الجملة وزيادة الثانية عليها كما إذا قلت : زيد كاتب قال المخاطبُ : وشاعر فإنه يقتضي إثبات الكتابة له وزيادة وصفه بالشعر وكذلك إذا قلت : فلان محب لك فقال : ومحسن إلي. فاستنادًا إلى هذا قال السهيلي في الروض الأنف أن عدة أصحاب الكهف سبعة (07) لأن الله عطف عليهم الكلب بحرف الواو فقال: وثامنهم كلبهم " ولم يذكر الواو فيما قبل ذلك من كلامهم والواو تقتضي تقرير الجملة الأولى وتعقب كلامه ابن القيم: " أن كلامه حسن ومستقيم إذا كان المعطوف بالواو(أي قوله : " وثامنهم كلبهم" ليس داخلا في جملة قولهم بل يكون قد حكي سبحانه أنهم قالوا سبعة ثم أخبر تعالى أن ثامنهم الكلب فحينئذ يكون ذلك تقريرًا لما قالوه وإخبارًا منه بكون الكلب ثامنًا ، وأما إذا كان الإخبار عن الكلب من جملة قولهم وأنهم قالوا : هذا وهذا لم يظهر ما قاله ولا تقتضي الواو في ذلك تقريرًا ولا تصديقًا فتأمله ".⁵⁵ ولما أمعنت النظر في بناء "فعلة" وجدت أن الباب فيه أنه يستعاض به عن أفعله التي هي باب في قلة " فِعَالُ فُعَالُ فَعِيلُ " وجمعت من القواميس وكتب الصرف والنحو ثمانية أمثلة أوزان مفرد كل منها أحد هذه الأربعة فوجدت: غلام وغلّمة وصبي بزنة فَعِيلُ وصبية وخصي بالزنة ذاتها وعلي ووليد وجليل كذلك يقابلها خِصْيَةٌ وَعِلْيَةٌ وولْدَةٌ وِجْلَةٌ ، ثم شُجَاعٌ وشِجْعَةٌ بزنة فُعَالُ كغلام وِعْزَالُ بزنة فُعَالُ وِعِزْلَةٌ ووجدتهم قد أهملوا رفقة جمع رفيق بزنة فَعِيلُ أيضا وكسوة جمع كساء بزنة فَعَالُ ونسبة جمع نسيب بزنة فَعِيلُ وقالوا أنساب وقالوا أيضا خيرة جمع خَيْرُ.

وأنت فعلة بناء شادًا لأوزان أخرى مثل: فَعَلَ فَتَى وَفَتِيَّةٌ ولم لا تكون جمع فَتَيٍّ بزنة فعيل أيضا وفِعَلَ نحو ثَيٍّ وَثْنِيَّةٌ وَفَاعِلٍ.

وما جعلتها باب في (فَعَالٍ وَفَعِيلٍ وَفُعَالٍ) المذكر نيابة عن أفعلة إلا استنادا إلى قول الرضي: "وأما غِلْمَةٌ فنائب عن أغلمة لتشابههما في كونهما للقلة في اللفظ والدليل على نيابته عنه أنك إذا صغرت غلمة ورجعت إلى القياس نحو أُغْيِلْمَةٌ".⁵⁶

ومعلوم أن جموع القلة المكسرة هي عند سيبويه هذه الأربعة (أفْعُلٌ وَأفْعَالٌ وَأفْعَلَةٌ وَفَعْلَةٌ) وأما أبو عبيدة فهي عنده الثلاثة الأولى فقط في كتابيه المجاز والنقائص وأما ابن السراج فزعم أن فِعْلَةٌ اسم جمع وليس بجمع"⁵⁷ وذلك ربما لعدم اطّراده في أحد أبنية المفرد كما حصل مع الثلاثة الأولى ، ولكن القرآن الكريم قد أيد سيبويه وتبعه النحاة ولم يشذ منهم إلا القليل.

أما الفراء فقد أقرّ الأربعة وزاد وزنا آخر هو فَعْلَةٌ كقولهم: أكلة رأس: أي قليلون يكفيمهم رأس واحد ، وردّه الرضي في شرح الكافية قال: وليس بشيء إذ القلة مفهومة من قرينة شعبهم بأكل رأس واحد لا من إطلاق فَعْلَةٌ".

خاتمة:

جمهور النحاة من بعد سيبويه وافقوه في أنّ أكثر استعمال العرب للأبنية الأربعة (أفْعُلٌ وَأفْعَالٌ وَأفْعَلَةٌ وَفَعْلَةٌ) وجمعي السلامة، إن كانت مضافة إلى الأعداد مع الثلاثة إلى العشرة. لا ينفك الكلام من قرائن لفظية وحالية وإن انطلق وانفك عن هذا فلن يفهم ، وإن كان كذلك فليس كلاما وإنما مجرد أصوات ينطق بها، تسمع ولا تعقل، فكذلك الدلالة في الألفاظ ومن بعدها في المباني فلا تخلو من قيد أو قرينة .

من الأفصح أن موضع القلة إطلاقا ودون قرائن لا يليق به إلا أحد هذه الأبنية الأربعة إن وجدت أبنية الكثرة.

58

وإن كان الموضع موضع قلة وعدمت أبنية القلة فلا مناص من استعمال بناء الكثرة لأن القلة داخله فيه، لأن ما بين الثلاثة إلى العشرة داخل -عقلا- فيما بين الثلاثة إلى عدد غير محدود.

وإن لم يوجد إلا جمع من جموع القلة وكان الموضع موضع جمع يفوق العشرة ، فهنا أيضا يستعمل بناء القلة وتخرج دلالته إلى الكثرة لأنه لا مناص من ذلك ولأن الأصل في بناء الجمع أيّا كان وزنه الدلالة على مطلق الجمع من الثلاثة إلى ما لا يوقف على نهايته وقيدت هذه الأبنية الأربعة بالدلالة على القلة لما كفتها ذلك أبنية أخرى اختصت بالكثرة، فلا جرم إن عدمت أبنية الكثرة أن تدل أبنية القلة على الكثرة ، لأنها

عادت إلى أصل دلالتها وهي الدلالة على مطلق الجمع ، وهذا إن دلّ فإنما يدل على فضل هذا اللسان المبين الذي يعكس الفكر الراقى الذي يجعل لكل نازلة منزلها ولا يدع للبس والجرح موضعاً.

تبقى حالة رابعة وهي أن يكون الموضع موضع كثرة ولنا بناء واحد في القلة والآخر في الكثرة ، فهل يستعمل في هذا الموضع أحد هذه الأبنية الأربعة الدالة على القلة عند الإطلاق دون قرائن أم لا ؟ . والإجابة موجودة فيما حكمنا به على هذا اللسان ، وهي أنّ أعظم غايات ومقاصد أي لسان الإبانة ودفع اللبس مع الاقتصاد اللغوي وذلك بعدم استعمال الثقيل من الألفاظ إن وجدت الخفيف الذي يفي المعنى حقه، وعلى هذا فليس من فصيح العرب أن تستعمل بناء قلة في موضع كثرة عند وجود الكثرة إطلاقاً دون قرائن تعين السامع على فهم دلالة الكثرة من بناء القلة هذا ، لأنه سيغيب المقصد الأول للسان وهو الإبانة ودفع اللبس . وليس منه قول الله عزّ وجلّ : " وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (62)"⁵⁹ حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: لفتيته بالتاء. واختلف عن عاصم فروى أبو بكر عنه مثل أبي عمرو، وروى حفص عنه لفتيانه مثل حمزة بالنون ، وقرأ حمزة والكسائي: لفتيانه بالنون. فأنت ترى أربعة من السبعة قرؤوا ببناء القلة وبقية السبعة قرؤوا ببناء الكثرة ولسنا نصوّب فريقاً ونخطئ آخر فكل سبعية من القراءات حجة فلعلنا نوجه هذا بقول الكسائي : "هما لُغْتَانِ مِثْلِ إِخْوَانٍ وَإِخْوَةٌ وَصَبِيَانٌ وَصَبِيَةٌ وَغُلْمَانٌ وَغُلْمَةٌ"⁶⁰. ومراده بهذا إن أريد القلة فكلاهما يفيدها وإن أريد الكثرة فكلاهما يفيدها والله أعلم .

وختاماً نقول : لا ينفك بحث الباحث عن كونه فعل فاعل، قد يبتدئ بخاطرة تقلّب في القلب، يجعلها همّاً ومشكلة يطرحها ليتدبر ويفترض في سبل نيل مخرج وحلّ يفكّ به عقدها ويكشف كنهها ليرتاح من شروده ويفرح ويلتذّب ببرودة العرفان للمجهول يومها.

وليست الطريق صراطاً مستقيماً ، وليس كل من ركبها حازم خريّت بل هو عنوان على رأسها مفترض، ولأواءها وشعابها واردة، والكلُّ لها على متنها كلاله ، فليس مسكا في ختامها مجزوماً به وإنّما هو مألّ آل إليه السالك في مسلكه والباحث في مبحثه ، ونوصي في الختام بمزيد بحث في دلالة جمعي السلامة وكذا أبنية الكثرة ، والمصدر واسم الجنس واسم الجمع .

قائمة المصادر والمراجع :

- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي . ارتشاف الضرب من لسان العرب . تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النّماس مطبعة المدني . المؤسسة السعودية بمصر ط1 1408 هـ 1987 م
- أبو السعود عبّاس- الفيصل في ألوان الجموع - دار المعارف بمصر 1971 م .

- ابن الأثير- المثل السافر في أدب الكاتب والشاعر- تحقيق عبد الحميد محي الدين المكتبة العصرية للطباعة والنشر- صيدا بيروت لبنان 1411هـ - 1999.
- ابن زنجلة الرحمن بن محمد، أبو زرعة (المتوفى: حوالي 403هـ). حجة القراءات - ت: سعيد الأفغاني - دار الرسالة .
- ابن السكيت أ بو يوسف يعقوب بن إسحاق . إصلاح المنطق . شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون . دار المعارف . مصر ط2 1375 هـ .
- ابن الشجري هبة الله ضياء الدين أبو السعادات . أمالي بن الشجري . دراسة وتحقيق محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . القاهرة .
- ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي . بدائع الفوائد . تحقيق هاني الحاج . المكتبة التوقيفية . مصر من دون تاريخ -
- الإسترابادي رضي الدين محمد بن الحسن - شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للبغدادي . تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزقاف و محمد محي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان 1982 م .
- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر . الكتاب . تحقيق و شرح عبد السلام هارون . طبعة دار الجيل . بيروت . لبنان ط1 1411 هـ 1991 م
- الغلابيني مصطفي . جامع الدروس العربية . مراجعة و تحقيق سالم شمس الدين . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ط1 1425 هـ 2005 م
- الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى: 377هـ) . الحجة للقراء السبعة - ت: بدر الدين قهوجي - بشير جويجايي - راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق - دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت - ط: 2: 1939 .
- مسلم أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري - صحيح مسلم - منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 1421 هـ 2001 م .

الهوامش:

- (1) : انظر: سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر . الكتاب . تحقيق و شرح عبد السلام هارون . طبعة دار الجيل . بيروت . لبنان ط1 1411 هـ 1991 م - (4/ 47-121).
- (2) : ذهبنا إلى أن بناء الكثرة هو ما يفوق العشرة ولم نقل ما فوق العشرة إشارة منا إلى أن الراجح من أقوال العلماء أن جمع الكثرة يبتدئ من الثلاثة ويفوق العشرة إلى نهاية غير محدودة لأن هناك من قال بأنه يبتدئ من أحد عشر أي بعد انتهاء دلالة جمع القلة وهذا مرجوح كما سنبينه في المباحث اللاحقة.
- (3) : الإسترابادي رضي الدين محمد بن الحسن - شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للبغدادي . تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزقاف و محمد محي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان 1982 م : (2/90).
- (4) : الرضي - شرح الشافية : (2/92) .
- (5) : سيبويه- الكتاب- مصدر سابق (4/48)
- والأزناد التي قال إنك تطلب لها نظير جاءت في بيت للشاعر نفسه وهو:
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك أنقب أزنادها
اللغة: الزند: العود الذي تقدح به النار يقال تَقَبُّبُ الرَّئِدِ: خرجت ناره.
اللحاق: جمع لقحة، أي الإبل ذات اللبن . المعزب: المبعد في الرعي .

- (6) : الرضي - شرح الشافية مرجع سابق : (91/2) . لعل الرضي نقل القول الذي أوردناه من الكتاب بحسب ما فهمه لأنه لا يوجد في الكتاب بهذا النص.
- (7) : سيبويه - الكتاب : (52/4)
- (8) : الكتاب : (53/4) .
- (9) : الكتاب : (50/4) .
- (10) : الكتاب : (79/4) .
- (11) : سورة الإسراء الآية 46 .
- (12) : سورة الإنسان الآية 15. أكتة جمع كنان وأنية بزنة أفعلة جمع إناء ومن اعتبر آنية مفردا فبوزن فاعلة جعل جمعها أواني بوزن فواعل فليس بشيء وإنما أواني جمع للجمع أي جمع لأنية التي هي جمع لإناء.
- (13) : سورة النحل الآية: 120
- (14) : سورة النمل الآية (12-14)
- (15) : سورة الزمر الآية (42)
- (16) : انظر ابن الأثير- المثل السافر في أدب الكاتب والشاعر- تحقيق عبد الحميد محي الدين المكتبة العصرية للطباعة والنشر- صيدا بيروت لبنان 1411 هـ - 1999 (309/308/2)
- (17) : سورة الأعراف الآية (194 - 195)
- (18) : كما هو مذهب أبو سعيد البلوطي والاسفراييني وابن تيمية وابن القيم والشنقيطي محمد الأمين.
- (19) : سيبويه-الكتاب-(49/4) والبيت مختلف في صاحبه بين كتب النحو ومجموع من نسب إليهم، خطام المجاشعي، وجندب بن المثنى، سلمى الهذلية وشماء الهذلية.
- (20) : السابق ص 49
- (21) : الرضي- شرح الشافية (98/2)
- (22) : انظر الكتاب طبعة دار الكتب العلمية . تعليق إميل يعقوب . بيروت . لبنان ط1 1420 هـ 1999 م : (52-50/4-54-53) وأضاف إميل يعقوب الذي علق على كتاب سيبويه إلى إبل إطل بمعنى منقطع الأضلاع من الحجبة وقيل الخاصة كلها ومن الصفات بلز. تقول امرأة بلز وهي الضخمة المكتنزة و انظر لسان العرب مادتي (إطل وبلز).
- (23) : السابق (55/4).
- (24) : انظر- عباس أبو السعود- الفيصل في ألوان الجموع - دار المعارف بمصر 1971 م - ص :38.
- (25) : هذه الشهادة جاءت في ظهر الكتاب أي كتاب إصلاح المنطق".
- (26) : انظر ابن السكيت أ بو يوسف يعقوب بن إسحاق . إصلاح المنطق . شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون . دار المعارف . مصر ط2 1375 هـ . الصفحات: (30-32)(80-99).
- (27) : نقلا عن بحث لصاحبه الأستاذ أحمد على الاسكندري مجلة مجمع فوائد الأول للغة العربية مرجع سابق ج 4 ص182.
- (28) : يقصد مصطلحاتهم مثل الباب والقياس والأصل والشاذ وغيرها من مصطلحات أو قوانين علمي الصرف والنحو.
- (29) : أفأخطأ كل هؤلاء الجهابذة في القياس أم أن تقليد سيبويه أعمامهم؟
- (30) : سيبويه-الكتاب -مصدر سابق (64/4)
- (31) : السابق (68/4):

- (32) : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي . إرتشاف الضرب من لسان العرب . تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النحاس مطبعة المدني . المؤسسة السعودية بمصر ط1 1408 هـ 1987 م - (196/1)
- (33) : انظر عباس أبو السعود-الفيصل في ألوان الجموع- مرجع سابق ص(40-41)
- (34) : رضي الدين الأسترايادي- شرح الشافية-(99/2). والفن الغصن واللبن هو موضع القلادة من الصدر.
- (35) : انظر سيويوه: الكتاب باب تكسير ما عدة حروفه أربعة للجمع ص 79 وما يليها حتى 83.
- (36) : سيويوه الكتاب .(81/4)
- (37) : وعلى هذا فلما قال من هذه الأشياء الأربعة أبعاد (فُعال) وأدخل فعول في الحكم مع أنه لم يكن قد أتى على ذكرها بعد
- (38) : رضي - شرح الشافية- مرجع سابق (130-129/2)
- (39) : سيويوه - الكتاب - مصدر سابق : (83/4)
- (40) : عباس أبو السعود الفيصل ألوان الجموع - مرجع سابق ص 44.
- (41) : سيويوه-الكتاب مصدر سابق (81-80/4).
- (42) : الثنى الشيء الذي يفعل مرتين وفي الحديث "لا ثنى في الصدقة" أي أنها لا تؤخذ في السنة مرتين والمراد بالصدقة الزكاة- انظر الفيصل في ألوان الجموع ص44.
- (43) : أبو حيان الأندلسي- ارتشاف الضرب من لسان العرب : (197/1).
- (44) : السابق نفسه .
- (45) : الغلابيني مصطفى . جامع الدروس العربية . مراجعة وتحقيق سالم شمس الدين . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ط1 1425 هـ 2005 م . ص195.
- (46) : ابن الشجري هبة الله ضياء الدين أبو السعادات . أمالي بن الشجري . دراسة وتحقيق محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . القاهرة : [31/3] والآية في سورة النور 39 .
- (47) : سيويوه - الكتاب-(68/4)
- (48) : جاء في الصحاح مادة(ولد) أن:ولدة هي جمع مثل صبية جمع صبي بزنة فعيل وجمعها في الكثرة ولدان .
- (49) : سورة الكهف الآية 13.
- (50) : سورة يوسف الآية 62 . في قراءة ورش جاءت بصيغة فتيان وفي قراءة حفص جاءت بصيغة فتية أفلا يكون هذا دليلا على إرادة الكثرة بكليهما أما القلة فمن باب أولى لأن فتيان تصدق على الثلاثة حتى عدد غير محدود
- (51) : الإسترايادي رضي الدين محمد بن الحسن . شرح رضي على الكافية . شرح وتحقيق عبد العال سالم المكرم . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 1421 هـ 2000 م .(370/4).
- (52) : مسلم أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري - صحيح مسلم - منشورات محمد علي بيضون دارالكتب العلمية بيروت لبنان ط1 1421 هـ 2001 م : 2163.
- (53) : انظر ابن قيم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي . بدائع الفوائد . تحقيق هاني الحاج . المكتبة التوقيفية . مصر من دون تاريخ - ص : (344/1)
- (54) : رضي- شرح الشافية- مرجع سابق : (124/2)..
- (55) : أبو حيان الأندلسي- ارتشاف الضرب من لسان العرب : (194/1)
- (56) : رضي - شرح الكافية : (370/4).
- (57) : يوسف : 62 .

- (58) : الفارسيّ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى: 377هـ) - الحجة للقراء السبعة - ت: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي - راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق - دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت - ط: 1939 - ص: 430/4
- (59) : عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ) - حجة القراءات - ت: سعيد الأفغاني - دار الرسالة - ص: 361 .

سيرة ذاتية مختصرة :

الأستاذ : الصديق قوري أستاذ محاضر قسم ب بجامعة المدية كلية الآداب واللغات
تحصل على شهادة ليسانس في النقد والأدب التمثيلي بجامعة السانيا - وهران عام : 2002
تحصل على شهادة الماجستير بجامعة الجزائر. تخصص دراسات لغوية نظرية عام : 2006
تحصل على شهادة دكتوراه العلوم بالجامعة نفسها عام 2018
يشغل منصب أستاذ بجامعة المدية منذ 2010



جامعة حسية بن بوعلي الشلف
Université Hassiba Ben Bouali de Chlef
كلية الآداب والفنون
Faculté des Lettres & ARTS
مجلة جسور المعرفة



ISSN : 2437-086X-----

EISSN : 2600-6111

Déclaration

Je soussigné, atteste que l'article intitulé:

دلالة جموع القلة : أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة

Significance of few quantities plural formulas : Afôl, Afâl, Afîla and Fîla.

1/Est une contribution originale, n'ayant pas fait l'objet d'une publication antérieure sous quelque forme que ce soit, ni fait l'objet d'une présentation lors d'une quelconque manifestation scientifique.

2/ Les informations qu'il contient son de mon/nos fait(s), et ma/nos contribution y est/sont conséquent(e)(s).

3/ Que je/nous donne/donnons mon/notre accord pour qu'il soit publié dans la revue " Stratégie et Développement ", dans ses versions papier et électronique, et de transférer par " جسور المعرفة " les droits de propriété intellectuelle à la revue "

4/ Si le comité de rédaction de la revue accorde son acceptation définitive pour la publication du susnommé article, j'accepte/nous acceptons de ne pouvoir y disposer, que cela soit en le publiant (à l'état ou après traduction) chez un tiers, en le chargeant sur une base de données ou sur un site web ou en faire bénéficier n'importe quel média, sans l'accord préalable écrit du directeur de la revue.

5/J'assume/nous assumons la responsabilité pleine et entière, juridique et éthique, pour l'ensemble du contenu de l'article.

Nom(s)	Signature(s)	Date
gouri Sedik		2018/11/05...

Le présent engagement doit être dûment rempli et signé avant d'être envoyé à l'email de la revue moultakadll@gmail.com

Adresse: Revue **Djoussour El-maaréfa**, Université de Hassiba Ben BouAli, W- Chlef 02000 , Algérie

E-mail: moultakadll@gmail.com

Site web: <http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/136>